مجلة معالم
للدراسات الاعلامية والاتصالية

مجلة تصدر عن مخبر الاتصال والأمن الغذائي
كلية علوم الاعلام والاتصال-
جامعة الجزائر3

المجلد الأول/ العـــدد الأول
ديسمبر 2019
ISSN 2716-9111
EISSN: 2800-0846

مكانة الأمن الغذائي في ظل التنمية الزراعية في الوطن العربي

The status of food security in light of agricultural development in the Arab world

ريم بوش *

كلية علوم الاعلام و الاتصال–جامعة الجزائر3

rimbouch77@gmail.com

تاريخ الإستلام: 2019/10/11 تاريخ قبول النشر: 2019/11/19 تاريخ النشر: 2019/12/01

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تشخيص أزمة الغذاء في الوطن العربي، واقتراح بعض الحلول لحل هذه الأزمة ،بالإضافة إلى معرفة التحديات التي تواجه الزراعة العربية، حيث جاءت خطة الدراسة كما يلي : ماهية الأمن الغذائي ،أوضاع الأمن الغذائي العربي، التنمية الزراعية إستراتيجية لتحقيق الأمن الغذائي. و توصلت الدراسة إلى أن مقومات الأمن الغذائي المتاحة في الوطن العربي غير كافية لتحسينه، خاصة في ظل المشكلات التي يعاني منها قطاع الزراعة و غياب إرادة سياسية قوية، إذ أن السياسات الزراعية العربية لم تحقق الأهداف المسطرة.

الكلمات المفتاحية: الأمن الغذائي؛ الاكتفاء الذاتي؛ الغذاء؛ الزراعة؛ التنمية الزراعية

Abstract:

This study aims to diagnose the food crisis in the arab word,and propose some solutions to solve this problem,and try to know the challanges fqcing the word arab agriculture,so the the study plan came as follows: What is food security, Arab food security conditions, agricultural development, a strategy to achieve food security.The study found that the food security elements available in the arab word are not enough to improve it,especially in light of the problems faced by the agricultural sector and the absence of strong political will,in addition the Arab agricultural policies did not achieve the objectives outlined.

Keywords : food security;self sufficiency; food; agriculture;development agriculture

* **المؤلف المرسل: ريم بوش**

1. مقدمة:

يعتبر الأمن الغذائي قضية أساسية لا يمكن تركها للظروف المتغيرة التي لا يبدو أنها آمنة، فالغذاء ضرورة حيوية للإنسان.كلما توافرت له حاجته من الغذاء أصبحت حياته ميسورة و استقرت أموره،و متى أصبح الأمر غير ذلك انشغل بقوت يومه و ساد القلق و اهتز الاستقرار،مما يؤدي إلى بروز المشاكل الاقتصادية و الاجتماعية بصورة أكثر حدة.

لذا عرفت قضية الأمن الغذائي اهتماما بالغا في الآونة الأخيرة و هذا مع التزايد المتواصل للواردات الغذائية في الدول النامية من أجل سد حاجيات السكان الغذائية، التي هي في تزايد مستمر بعد النمو الديموغرافي التي عرفته هاته الدول.

فتحقيق الأمن الغذائي يستلزم بالضرورة تنمية الزراعة و الارتقاء بالقطاع الزراعي باعتبار هذا القطاع مصدر رزق 35%من سكان الوطن العربي أي ما يعادل 84 مليون نسمة، كما يلاحظ هي كتلة بشرية ضخمة ينبغي الارتقاء بمستوى معيشتها. لقد عرف الإنتاج الزراعي على المستوى العالمي، و أيضا على مستوى الدول العربية زيادات و هذا من خلال الاستثمار الكبير للموارد الطبيعية الزراعية و قدرات العلم و التكنولوجيا و تربية أصناف نباتية و سلالات حيوانية أعلى إنتاجية، و استخدام الكيماويات من المخصبات و مبيدات الآفات. فمع تآكل الموارد الطبيعية الزراعية سوف سيكون الاعتماد أساسا على قدرات العلم و التكنولوجيا لكي تستطيع الدول النامية في مقدمتها الدول العربية الوفاء باحتياجات سكانها المتزايدين بمعدلات كبيرة، و تحسين مستوى معيشتهم.

ففي هذا الإطار تصدرت قضية التنمية الزراعية و الأمن الغذائي اهتمامات الكثير من الدول نظرا للدور المحوري الذي يلعبه الملف الزراعي في التفاعل مع التطورات الإقليمية و الدولية و برزت أهمية التصدي للمعيقات البيئية و الاقتصادية التي تقف أمام مسيرة التنمية الزراعية و الأمن الغذائي

ارتبط مفهوم الأمن الغذائي بآراء المفكرين الاقتصاديين، فالبعض يرى أنها مشكلة عالمية يمكن حلها من خلال توفير كميات كافية من الغذاء لإطعام سكان العالم، أما البعض الآخر يعتبرها مشكلة وطنية يتحدد علاجها في حصول كل أفراد المجتمع في كل الأوقات على الغذاء الكافي لحياة صحية و نشيطة. لذلك جاء هذا المقال لتحديد ماهية الأمن الغذائي و مكانته في ظل التنمية الزراعية كإستراتيجية لتحقيقه و هذا من خلال الخطة التالية :

1-ماهية الأمن الغذائي

2-أوضاع الأمن الغذائي العربي

3-التنمية الزراعية إستراتيجية لتحقيق الأمن الغذائي

2. ماهية الأمن الغذائي

2. 1. مفهوم الأمن الغذائي

الأمن الغذائي هو:"قدرة المجتمع على توفير الغذاء المناسب للمواطنين على المدى البعد والقريب كما و نوعا و بالأسعار التي تناسب مع مدخولهم":محمد رفيق(1999)،ص16

من خلال هذا التعريف يتضح أن قضية الأمن الغذائي هي حصول المستهلك على حاجاته الغذائية الأساسية بما يضمن له حد أدنى من متطلباته بشكل منتظم و مستديم، بغض النظر عم مصدر الغذاء سواء أكان محليا أو مستوردا بالتالي فإن تحقيق الأمن الغذائي لا يستدعي بالضرورة إنتاج الحاجات الغذائية الأساسية في بلد ما،بل يتطلب الأمر توفير الموارد اللازمة لتلبية الحاجات الغذائية الاستهلاكية لمجتمع ما. حتى لو توفر الغذاء المطلوب في السوق كما و نوعا، فإن تحقيق الأمن الغذائي يقتضي توفر الدخل الحقيقي الكافي الذي يلبي حاجات المستهلك.و لا يكون هناك الدخل الكافي إلا إذا توفر الشغل لأفراد المجتمع من خلال الاستثمار.

فالمفهوم يشمل على 3 ركائز أساسية: (جميلة لرقام2006،ص27-28)

توفير السلع الغذائية: تحقيق الأمن الغذائي لا يقتضي بالضرورة إنتاج الحاجات الغذائية الأساسية محليا، بل يتطلب أساس توفير الموارد اللازمة لتوفير هذه الحاجات من خلال تصدير منتجات أخرى، تتمتع الدولة في إنتاجها بميزة نسبية عن الدول الأخرى. ومن ثمّ فإن الأمن الغذائي عموما يحتوى على قدر هائل من المرونة في استعمال الموارد، و في الاعتماد المتبادل مع الغير و بالتالي يمكن تحديد مفهوم الأمن الغذائي بالتعاون مع الغير.

استقرار التموين الغذائي طوال الوقت: تواجد السلع الغذائية على مر الزمن في السوق،و هذا يتطلب إلى وسائل للتخزين و التسويق.

الحصول على الغذاء: أي توفر القدرة الشرائية، بحيث تكون أسعارها معقولة و في متناول الجميع.

أما المنظمة العربية للتنمية الزراعية عرفت الأمن الغذائي على أنه: "توفير للغذاء بالكمية و النوعية اللازمتين للنشاط و الحيوية و بصورة مستمرة لكل أفراد الأمة اعتمادا على الإنتاج المحلي أولا،و على أساس الميزة النسبية لإنتاج السلع الغذائية لكلّ قطر،و إتاحته للمواطنين بالأسعار التي تتناسب مع مدخولهمو إمكانياتهم المادية": المنظمة العربية للتنمية الزراعية(دون سنة)،ص9، www.aoad.org

من خلال هذا التعريف المقدم من طرف المنظمة العربية للتنمية الزراعية نلتمس أن الأمن الغذائي يتحدد بالكم و النوعية و مرتبط بمدى توافر الموارد لدى الدولة.

و يقصد بالأمن الغذائي:"قدرة الدولة على توفير النقد الأجنبي اللازم لمقابلة حاجاتها من الواردات الغذائية."(ابراهيم مصطفى و آخرون(2007)،ص171)

يستند هذا المفهوم على الاعتماد على الخارج في جلب الواردات الغذائية، و عليه يرتكز الأمن الغذائي على قدرة الدولة في توفير الموارد خاصة من العملة الصعبة من أجل استيراد الغذاء، و بالتالي تغطية العجز في الإنتاج المحلي.

من خلال ما سبق يمكن التميز بين مستويين للأمن الغذائي (محمد وليد عبد الدايم(2003)،دون صفحة)

المستوى الأول: الأمن الغذائي المطلق:

نقصد به إنتاج الغذاء داخل الدولة الواحدة بما يعادل أو يفوق الطلب المحلي، و هذا المستوى مرادف للاكتفاء الذاتي، و يعرف أيضا الأمن الغذائي الذاتي،إلا أن هذا التحديد المطلق و الواسع للأمن الغذائي يواجه انتقادات كبيرة كونه غير واقعي، كما أنه يفوّت على الدولة المعنية إمكانية الاستفادة من التجارة الدولية القائمة على التخصص و تقسيم العمل و استغلال المزايا النسبية.

المستوى الثاني: الأمن الغذائي النسبي:

يعني قدرة دولة ما أو مجموعة من الدول على توفير السلع و المواد الغذائية كليا أو جزئيا، و ضمان الحد الأدنى من الاحتياجات الغذائية الأساسية، و يقصد به أساسا توفير المواد اللازمة لتلبية هذه الاحتياجات من خلال منتجات أخرى يتمتع بها البلد المعني بميزة نسبية تؤهله لتأمين الغذاء بالتعاون مع دولة أخرى.

و على ضوء التعاريف التي أوردناها يمكن أن نستنتج أن مفهوم الأمن الغذائي يتحدد من بشكل عام في قدرة فئات السكان المختلفة في أي بلد في كل زمان و مكان على الحصول على الغذاء الكافي من أجل حياة صحية و منتجة و بتكلفة في إطار القدرة الشرائية لهؤلاء السكان.

2. 2. المفاهيم المرتبطة بالأمن الغذائي:

2. 2. 1الاكتفاء الذاتي: يتمثل في قدرة المجتمع في الاعتماد الكامل على النفس، و على الموارد و الإمكانات الذاتية في إنتاج كل احتياجاته الغذائية محليا :فوزية غربي(2010)،ص 51، أي توفير جميع حاجيات سكانه من السلع و المواد الغذائية من خلال الإنتاج الوطني بالقدر الكافي،و بالأنواع المختلفة و في المواعيد التي تتطلب فيها تلك المواد.

فالاختلاف الموجود بين مفهومي الأمن الغذائي و الاكتفاء الذاتي يتجلى في أن هذا الأخير مفهوم أضيق من الأول، حيث يسعى مفهوم **الاكتفاء الذاتي الغذائي** إلى عدم اللجوء إلى العالم الخارجي و محاولة التخلي عن عملية الاستيراد فهو أمن غذائي مطلق، و هو هدف اتخذه بعض تجارب الزراعة العربية كسوريا و المملكة العربية السعودية، و بعض بلدان أسيا كالهندو إندونيسيا. بينما يسعى **الأمن الغذائي** إلى قدرة الدولة على توفير الغذاء اللازم و الملائم للسكان،عن طريق الإنتاج الوطني أو الاستيراد،و من مظاهر هذه الحالة تجربة كل من اليابان و النرويج، بالرغم من عدم الاكتفاء الذاتي الغذائي إلا أنهم يتمتعون بأمن غذائي عال جدا. و عليه لا يعتبر الاكتفاء الذاتي ضمانا لتحقيق الأمن الغذائي، فهو مفهوم إيديولوجي أكثر منه اقتصادي.

2. 2. 2الفجوة الغذائية:هو التعبير الكمي لمشكلة الغذاء الناتجة عن عجز الطاقات المحلية لتوفير هذه الكمية لتغطية العجز في الاحتياجات الغذائية،وعادة يتسم سدادها عن طريق الاستيراد،و بذلك نجد أن الفجوة الغذائية عن الفجوة التغذوية،إذ هذه الأخيرة تعبر عن القصور في مكونات التغذية المتمثلة في مختلف البروتينات الغذائية الضرورية للمحافظة على الوظائف البيولوجية للفرد، و بذلك نجدها تهتم بالجانب النوعي للمشكلة و ليس الجانب الكمي. (كمال حوشين(2007)،ص241)

فالفجوة الغذائية تشير إلى الفرق بين كمية الإنتاج المحلي من السلع الغذائية و الكمية المستوردة من الخارج لتلبية احتياجات السكان من الغذاء اليومي، و ذلك وفقا للمعايير الدولية المتعارف عليها من سعرات حرارية و بروتينات. (فوزية غربي(2010)،ص 54)

و لمعرفة مظاهر الأمن الغذائي في مجتمع ما هناك مجموعة من المؤشرات التي تسمح بتحديد حجم هذه المشكلة و أهمه. (جميلة لرقام(2006)،ص22)

أ-مؤشر نسبة الاكتفاء الذاتي:و هو عبارة عن قسمة الإنتاج المحلي من الغذاء على حجم الاستهلاك المتاح منه،و تحسب بالعلاقة التالية(شريف بوفاس(2010)،بدون صفحة)

درجة الاكتفاء الذاتي الغذائي=(الإنتاج المحلي/الاستهلاك الكلي)x 100

فدرجة الاكتفاء الذاتي الغذائي تقيس درجة الاعتماد على الذات، فعندما تساوي100%فإن ذلك يعني تحقيق الاكتفاء الذاتي الكامل، و يحدث هذا عندما يتساوى الإنتاج المحلي مع المتاح للاستهلاك و يسمى عدم الاكتفاء الذاتي عندما يزيد المتاح للاستهلاك عن الإنتاج المحلي و يسمى أيضا العجز الغذائي أو الفجوة الغذائية،و هو الظاهرة التي ميزت الاقتصاديات العربية رغم الإصلاحات التي أجريت في الميدان الفلاحي و التي كانت جميعها تهدف إلى التقليل من الفجوة الغذائية.

و تظهر أزمة الغذاء أو الفجوة الغذائية إذا كان حجم الإنتاج الوطني من الغذاء أقل من الاستهلاكي، أي عاجز عن تغطية الحاجات الاستهلاكية. و تحسب نسبة الفجوة الغذائية كالتالي:

نسبة الفجوة الغذائية=1-نسبة الاكتفاء الذاتي

و كلما ارتفع حجم الاستهلاك من الغذاء عن حجم الإنتاج المحلي أدى بالدولة إلى استيراد السلع الغذائية لتلبية حاجات المجتمع الغذائية أو طلب المعونات الغذائية إن لزم الأمر.

ب-حجم الواردات و المعونات الغذائية: حسب هذا المؤشر الذي يعكس مشكلة الأمن الغذائي و الذي يتضمن تغطية الفجوة الغذائية الفعلية فإن:

حجم الفجوة الغذائية الفعلية=مجموع الواردات الغذائية+المعونات الغذائية

فإذا كان هذا المؤشر موجبا، فهذا دلالة على وجود الفجوة الغذائية، و بما أن المعونات الغذائية تتحدد أساسا بالظروف السياسية الدولية فإن الدولة لا تستطيع التحكم فيها لذا عادة ما يرتكز العجز الغذائي على الاستيراد، و لهذا أن هذا المؤشر لم يحظى بالاستخدام الواسع.

ج-نسبة الواردات الغذائية إلى الصادرات: يقوم هذا المؤشر بحساب و تحديد قدرة البلد على تمويل الواردات الغذائية، و يتضمن هذا المؤشر في جانب الأمن الغذائي، طريقة تمويل العجز في الغذاء أو الفجوة الغذائية الفعلية. فإذا ارتفعت نسبة الواردات الغذائية مقارنة بالصادرات، ستؤدي إلى استفحال مشكلة العجز الغذائي.

2. 3.2أمان الغذاء: عرف العالم منذ منتصف الثمانينات من القرن الماضي أمنا غذائيا نسبيا بسبب تزايد استخدام الكيماويات في الزراعة الحديثة، إلا أن تزايد الإنتاجية الزراعية بهذه الطريقة جلب مخاوف كثيرة للمستهلكين، و بدأ الحديث عن طريقة جديدة لزيادة الإنتاجية الزراعية أكثر أمانا لصحة الإنسان كالزراعة البديلة. (محمد السيد عبد السلام(1998)،ص86)

إن مفهوم منظمة الصحة العالمية للأمان الغذائي، يعني كل الظروف و المعايير الضرورية اللازمة خلال عمليات إنتاج، تصنيع، تخزين، تسويق و إعداد الغذاء، لضمان أن يكون الغذاء آمنا و موثوقا به صحيا ملائما للاستهلاك. و تشير المنظمة أنه: "أنه لم يعد كافيا أن يتاح الغذاء بكمية كافية و أن يشتمل على محتوى غذائي واف باحتياجات الجسم، لكن يجب أن يكون آمنا للاستهلاك و ألا يعرض صحة المستهلك للخطر أو الضرر من خلال العدوى أو التسمم". (أحمد أمين بيضون(2001)،ص18)

أمان الغذاء متعلق بكل المراحل من مراحل الإنتاج الزراعي حتى لحظة الاستهلاك من طرف المستهلك الأخير، حيث كان الاهتمام منصبا على الكم لأن الطلب يفوق العرض، ثم بدأت مرحلة الاهتمام بالجودة و النوعية أو الموازنة بين الكم و الكيف في السلع الغذائية، و حاليا في المرحلة الأخيرة زاد هذا الاهتمام أكثر بعد ظهور الأوبئة و الأمراض المرتبطة بالإنتاج الزراعي و الحيواني كمرض الحمى القلاعية، و مرض جنون البقر- مرض جنون البقر أصاب الأبقار في بريطانيا في أواخر التسعينات، حيث سارعت الدول الأوروبية إلى منع استيراد الأبقار اللحوم البريطانية-.،أنفلونزا الطيور و الخنازير، و هو ما أحدث تخوف صحي غذائي عالمي، إلا أنه من الصعوبة التقليل من خطورة زيادة تلوث الغذاء و أهمية المحافظة على أمانه، خاصة في ظل استمرار الحاجة في الدول النامية و العربية خاصة إلى زيادة الإنتاجية و استدامتها، و هو ما يتطلب الجهود البحثية بقدر كاف نحو تقليل و استبعاد الأخطار الكامنة في الإنتاج الزراعي.

و يجرى التفكير اليوم من قبل المهتمين بالسياسات الزراعية في الدول المتقدمة ما يسمى بالزراعة العضوية أو الزراعة البديلة أو ما يطلق عليها بالزراعة البيولوجية باعتبارها منفذ هام للحفاظ على البيئة،و لإلقاء الضوء على أمان الغذاء هناك ثلاث مظاهر يكون فيها الغذاء غير سليم و يفتقد الأمان و هي:

أ-تلوث المواد الغذائية: تشهد مشكلة تطور تلوث المواد الغذائية تطورا خطيرا، يعرض سلامة العديد من الأفراد إلى الأمراض. و يرجع أسباب المشكلة إلى المستعمل المكثف للمبيدات السامة، و إلى سوء تعليب السلع الغذائية،أو انتهاء مدة صلاحيتها للاستهلاك.

و حسب تقارير منظمة الصحة العالمية، حوالي مليون شخص يتسممون بمبيدات الآفات سنويا،و تقدر عدد الوفيات بحوالي عشرين ألف وفاة. و قد سجلا حالات التسمم الجماعي الناجم عن تلوث الغذاء بسبب تعرضه للمبيدات أثناء التخزين و النقل و ثمة مشكلة أخرى، و هي عدم مطابقة السلع الغذائية المعلبة للمعايير الصحية،إذ نجد أن استعمال السلع الغذائية المحفوظة في معظم الدول العربية لها آثار خطيرة على سلامة الإنسان و صحته.

ب-سوء التغذية: في تقرير منظمة الصحة العالمية أن% 60 من سكان الدول النامية أي أكثر من مليار شخص يعانون من الجوع، ما يؤدي إلى وفاة 35 مليون شخص منهم في كل عام. و كما جاء في التقرير أنه خلال 24 ساعة يموت أكثر من مئة ألف شخص بسبب المجاعة و لأمراض الناجمة عن سوء التغذية- مرض الكساح والأنيميا، و تتأثر النساء بسوء التغذية أكثر من الرجال-.كما أن ثلاثة أرباع فقراء العالم يعيشون في مناطق ريفية و يكسبون قوتهم من الزراعة، و تظهر حالات الجوع و سوء التغذية لدى الأطفال في هذه المناطق أكثر من المناطق الحضرية.

و طبقا لتقديرات منظمة الصحة للبلدان الأمريكية هناك ما يقدر بحوالي 10-30% من الأطفال في أغلب دول أمريكا اللاتينية يعانون من سوء التغذية و تحتل هايتي الصدارة إذ تسجل أعلى معدلات سوء التغذية بين الأطفال في العالم نظرا لكثافتها السكانية و التفاوت الصارخ في الدخل[1]،لهذا فإن تحسين الإنتاج الزراعي الذي يهدف إلى خدمة أصحاب المزارع الصغيرة سيستفيد منه الفقراء الذين يعيشون في الريف قبل غيرهم.

لقد جرت العادة على استعمال كلمة سوء التغذية ليقصد به نقص التغذية، غير أن النقص النوعي للفيتامينات أو البروتينات يشكل النمط السائد لأمراض سوء التغذية. و إن إطلاق لفظ **الجوع النوعي** على مثل هذا النقص هو التعبير المناسب جدا، فالجوع قبل أن يكون شعورا عضويا مميزا إنما هو حال افتقار فيزيولوجي لابد من إشباعه.

2. 3. أبعاد و مستويات الأمن الغذائي:

في إطار التعاريف السابقة يمكن استعراض أهم الأبعاد التي تتضمنها مسألة الأمن الغذائي وكذلك تتفاوت مستويات هذه القضية بين مستوى الكفاف و المستوى الذي تطمح إليه الدول لرفع مستوى الغذاء لأفرادها إلى حد يتيح لهم أداء أعمالهم الإنتاجية على أحسن وجه،و بكفاءة عالية.و تحدد العناصر الأساسية للأمن الغذائي مدى ابتعاد أو اقتراب أي بلد من تحقيق أمنه الغذائي.

2. 3. 1أبعاد الأمن الغذائي:

أ-البعد الزمني: تستطيع أي دولة التي تتسم بالأمن الغذائي، تغطية حاجاتها الغذائية باستمرار سواء كان ذلك في فترة وجيزة أو طويلة،و يتمثل هذا البعد في أن مفهوم الأمن الغذائي هو مفهوم ديناميكي حيث يتأقلم مع الظروف الاقتصادية للبلد، و يتفاوت من حقبة زمنية إلى أخرى وفق المتغيرات الطارئة على الحاجات الإنسان الغذائية. و كذلك التطورات المتواصلة في حجم الموارد الاقتصادية التي تساهم في إشباع الحاجات الغذائية، و الطرق المتبعة لإنتاج و توزيع السلع الغذائية بالإضافة للظروف الداخلية للبلد،و التي تؤثر في مدى تمكن الفرد من اقتناء السلع الغذائية، فمثلا على المدى القصير يجب على الدولة توفير للمستهلكين الغذاء المطلوب دون أخذ بعين الاعتبار مصدر تمويل الغذاء[2]،سواء تعلق الأمر بتوفر الغذاء على حساب زيادة عبء ثقيل على ميزانية الدولة.

ب-البعد الاقتصادي: تمثل الواردات عبئا ثقيلا على الدول النامية نتيجة عجزها عن توفير الطلب المحلي مما دفعها إلى الاستيراد من الأسواق العالمية.فهذه الواردات تمثل ضغطا شديدا على ميزان مدفوعات الدول النامية،حيث يجعلها موضوع عجز مستمر في معظم تلك الدول.كما أن عملية استيراد السلع الغذائية تمثل سببا رئيسي في ارتفاع الأسعار في السوق العالمية،و يترتب عليه اضطرار الحكومات إلى دعم أسعار السلع الغذائية في السوق المحلية.كمال حوشين(2007)،ص239

كذلك يعد الدخل الحقيقي أو الدخل المتاح للمستهلك أحد الأركان الأساسية للأمن الغذائي،و من المفروض أن الدخل اللازم هو ثمرة العمالة و توظيف أفراد المجتمع،و بالتالي فإن الأمن الغذائي يحمل في طياته قضية التنمية الاقتصادية،بحيث يوجد ارتباط وثيق بين الغذاء الجيد و الصحة و سيرورة التنمية الاقتصادية.و عليه من خلال تلبية المتطلبات الأساسية من الغذاء يتمكن الأفراد باعتبارهم أحد عوامل الإنتاج المساهمة في تحقيق النمو الاقتصادي.و على خلاف ذلك فإن تدهور

مستوى معيشة الأفراد ينعكس على وضعهم الصحي مما يؤدي إلى عدم قدرة الإنسان في الاندماج في الحياة العملية و المهنية بشكل سليم.و من هنا تأتي أهمية إعطاء مكانة للعنصر البشري و تنميته و المحافظة على سلامته لأنه الركيزة الرئيسية لدفع عجلة التنمية.

كما يشمل البعد الاقتصادي الجانب الزراعي و الذي يبين إلى أي مدى يساهم الإنتاج الزراعي في الناتج الإجمالي للوطن،و يقتضي تحديد السياسة الزراعية المنتهجة من طرف الدولة و هي:تحديد المساحات المزروعة، و المساحة المحصولية و التركيب المحصولي الأمثل للزراعة و استخدام المكننة الزراعية،و تربية الدواجن و الحيوانات و الأسماك،إتباع أساليب التكثيف الزراعي،و كل هذه العوامل لها تأثير على حجم الإنتاج الزراعي و الغذائي.(ابراهيم مصطفى و آخرون(2007)،ص203)

ت-البعد الاجتماعي: إن الأمن الغذائي لا يخلو من الآثار الاجتماعية المتولدة عنه،إذ نجده يرتبط بمدى تحقيق الاستقرار لتلك المجتمعات و ضمان مستقبل آمن من الاضطرابات و التقلبات في كميات السلع الغذائية الضرورية للأفراد، فيعتبر الفرد مقوم أساسي من مقومات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و يعتبر الغذاء حق من حقوق الإنسان التي نصت عليها التقارير الواردة من المنظمات العالمية،لذلك على المجتمع أن يكفل حق الغذاء لأفراده، فإذا كانت المجتمعات تعاني من نقص في الغذاء نتيجة وجود فجوة بين المعروضو المطلوب، فيؤدي ذلك التأثير على سلوكات الأفراد و تصرفاتهم الاجتماعية، و يتجلى ذلك في تدهور الوضع الاجتماعي، و هذا له بالغ الأثر على جهود التنمية بمختلف أنواعها. (كمال حوشين(2007)،ص239)

ث-البعد السياسي: يتضمن هذا البعد جوانب سياسية هامة، فتوفير الغذاء يؤدي إلى الاستقرار السياسي للبلد. إذ يعتبر الغذاء سلاح استراتيجي تستخدمه الدول التي تمتلك الموارد الغذائية ضد الدول النامية و الفقيرة التي لا تمتلك الإمكانيات لإنتاج السلع الغذائية، و هذا من خلال الضغط عليها و التأثير على قراراتها حتى تظل تابعة لها. فكيف على الدول التي لا تمتلك سلع غذائية أن تحافظ على سيادتها، و ظهر ذلك جليا من خلال تحكم الدول المتقدمة في المحاصيل الرئيسة كالقمح و الذرة، فهي المحدد الرئيسي لكمياتها و أسعارها .فهي تستخدم الدول التي بحاجة إلى الغذاء كأداة لتحقيق مصالحها في مختلف أنحاء العالم.

و تتجلى أوجه البعد السياسي للأمن الغذائي فيما يلي: (على خالفي(1999)،ص183)

- محدودية الدول المنتجة و المصدرة للسلع الغذائية في مقدمتها الحبوب.
- طبيعة الأنظمة الاقتصادية و السياسية السائدة في هذه الدول، و قدرتها على المناورة السياسية و الاقتصادية في مجال تجارة السلع الغذائية.
- تحكم الشركات المتعددة الجنسيات في إنتاجو تجارة الغذاء، حيث تسيطر على تجارة الحبوب في العالم.
- مسألة الغذاء تكتسي طابع سياسي تهدد أمن الدول النامية و من بينها الدول العربية.

2. 3. 2مستويات الأمن الغذائي: (ابراهيم مصطفى و آخرون(2007)،ص187)

على ضوء تعاريف الأمن الغذائي يمكننا التماس مستوياته إذ تتراوح بين الحد الأدنى الذي يمثل مستوى الكفاف، و الحد الأقصى الذي يعبر عن مستوى الكماليات: و الذي يعني قدرة الدولة على رفع مستوى الغذاء لأفرادها ليساهموا في العملية الإنتاجية على أكمل وجه،و تعد درجة التقدم الاقتصادي إحدى العوامل الرئيسية لتحديد هذه المستويات. و يجب الإشارة إلى أن إستراتيجية الأمن الغذائي تصبو إلى الانتقال من مستوى الكفاف إلى المستوى الأعلى للأمن الغذائي.

أ-**مستوى الكفاف:** وفقا للمقررات الصادرة عن المنظمة العالمية للغذاء و الزراعة، فإن مستوى الكفاف من الغذاء يتوافق مع مفهوم حد الفقر، و الدولة ملزمة بتوفير الحد الأدنى من المواد الغذائية للأفراد لاستمرار حياتهم و تلبية حاجاتهم فضلا عن الغذاء. و الملاحظ أن مستوى الكفاف يتضمن البعد الاستهلاكي لمسألة الأمن الغذائي كحد أدنى من السعرات الحرارية من أجل بقاء الفرد حيا. (جميلة لرقام(2006)،ص36)

ب-**المستويات الوسطى:**و هو المستوى الذي يكون فوق مستوى الكفاف و لا يصل إلى المستوى المحتمل و يعبر هذا المستوى عن القدرة من التخلص من سوء التغذية و الذي يتم التخلص منه عن طريق كفالة المستوى الملائم من الاحتياجات الغذائية لكل أفراد المجتمع. (فاطمة الزهراء عنان(2010))

ت-**المستوى المرتقب:** يعبر هذا المستوى على قدرة الدولة على رفع مستوى الغذاء لأفرادها إلى حد يسمح لرعاياها بأداء أعمالهم الإنتاجية على أحسن وجه. فهذا المستوى يتضمن البعد الإنتاجي، أي طاقات الإنتاج من جهة و مستوى الدخل الفردي من جهة أخرى. و عليه يعتمد هذا المستوى المتوقع من الغذاء على شقي معادلة الأمن الغذائي و هما:

-**عرض الغذاء:** سواء تعلق الأمر بالإنتاج أو التجارة الخارجية.

-**طلب الغذاء:** فتوفير الغذاء لا يكفي لوحده لتحقيق الطلب عليه،لأنه كلما ارتفع الدخل الشخصي زاد المستوى المحتمل من الغذاء،و الذي يمنح للفرد القدرة على المساهمة الفعالة في عملية الإنتاج،و دفع عجلة التنمية الاقتصادية مما يؤدي إلى زيادة الناتج الوطني، و بالتالي يتطور البلد و يلتحق بالدول المتقدمة(جميلة لرقام(2006)،ص37)

3. أوضاع الأمن الغذائي

يعتبر الأمن الغذائي من التحديات الرئيسية في الوطن العربي، فعلى الرغم من توفر الموارد الطبيعية و المياه و الموارد البشرية، فإن الزراعة العربية لم تحقق الزيادة المستهدفة في الإنتاج لتلبية الطلب على الأغذية، و اتسعت الفجوة الغذائية و أصبحت الدول العربية تستورد حوالي نصف احتياجاتها من السلع الغذائية الرئيسية، وقد ازداد اهتمام الدول بتوفير احتياجاتها من السلع الغذائية عقب الأزمة الغذائية العالمية الحادة التي بلغت ذروتها سنة 2008،إذ تضاعفت أسعار السلع الغذائية الرئيسية،و تراجع استيرادها مما دعا الدول العربية إلى اتخاذ إجراءات استثنائية مثل دعم أسعار الأغذية و تقنين التصدير و لإلغاء الضرائب على الواردات و زيادة أجور العاملين. و لتشخيص وضعية الأمن الغذائي ارتأينا الاعتماد على النقاط التالية:

3. 1. المقومات الطبيعية و البشرية

3. 1.1 المقومات الطبيعية: يزخر الوطن العربي بعدة مؤشرات للأمن الغذائي و التي تختلف من دولة إلى أخرى، إذ سنتطرق إلى هذه الموارد بقليل من الشرح.

أ-الأراضي الزراعية: قدرت مساحة الأراضي الصالحة للزراعة في الدول العربية عام 2014 حوالي 140 مليون هكتار أي ما يقارب 11% من المساحة الإجمالية[3]،و تقدر مساحة الأراضي المزروعة خلال سنة 2014 حوالي 70.1 مليون هكتار.

و قدرت مساحة الأراضي الخاصة بالمحاصيل المستديمة سنة 2015 بحوالي 9.6 مليون هكتار، أي بمعدل انخفاض يقدر ب 2.2% مقارنة بسنة 2014.في حين بلغت مساحة الأراضي المتروكة دون استغلال بنحو 17 مليون هكتار-المنظمة العربية للتنمية الزراعية(2016)،ص7- أي بانخفاض قدره 2.4% بالمقارنة مع العام السابق، و يرجع السبب في ذلك إلى عدم كفاية مياه الري أو الأمطار أو عدم ترك تلك المساحات لاستعادة خصائصها و قدرتها على الإنتاج، و تتركز حوالي 85% من مساحة الأراضي الزراعية المطرية في الوطن العربي في 4 دول عربية و هي: الجزائر، السودان، سوريا و المغرب في حين ينحصر 81% من مساحة الأراضي المروية في 6 دول عربية و هي: مصر، العراق، السودان، السعودية، المغرب و سوريا و تساهم مساحة الأراضي الزراعية المروية بالجزء الأكبر من الناتج الزراعي و الذي يقدر بحوالي 60% المنظمة العربية للتنمية الزراعية(2016)،ص7 من قيمة الإنتاج الزراعي العربي، إذ تعتمد هذه الزراعة على أساليب و مدخلات الإنتاج الزراعي الأكثر تطورا كما تحظى بمستوى أفضل للمرافق و البنى الأساسية و الخدمات الزراعية مقارنة بالزراعات المطرية التي تتميز بكونها ضعيفة في تقنياتها كما أنها لا تحظى بالاهتمام اللازم في إطار جهود التنمية و الإنفاق الاستثماري و النشاط البحثي و الإرشادي.

ب-المراعي: تعتبر المراعي ذات أهمية بالغة في الوطن العربي كونها توفر النصيب الأكبر من الموارد العلفية للمواشي، بالإضافة إلى مساهمتها بتوظيف نسبة كبيرة من العمالة، فضلا عن كونها تلعب دور أساسي في المحافظة على البيئة و حمايتها، هذا بالإضافة إلى دورها في الحفاظ على الموارد الطبيعية و المياه و تحقيق التوازن المناخي.

يتمركز الوطن العربي بين خطي 1700 شرق و بين خط الاستواء إلى 35.26 شمالا، أي أنه يشغل شمال إفريقيا و الجزء الجنوبي الغربي من أسيا، أما الموارد الرعوية الطبيعية فتنحصر في المناطق الجافة و شبه الجافة و التي تتراوح معدلات الأمطار فيها بين 100 و 400 مم، علما أن هذه المناطق لا تصلح للزراعة. (المنظمة العربية للتنمية الزراعية(1995)،ص17)

تبلغ مساحة المراعي في الدول العربية حوالي 425 مليون هكتار أي ما يعادل 32 % من المساحة الإجمالية من الدول العربية، تتميز هذه المراعي بكونها فقيرة و ذات إنتاجية محدودة بسبب الجفاف و نقص المياه بالإضافة إلى تعرية التربة و ملوحتها، و تستأثر كل من السودان و السعودية بحوالي 70 و 75 % من مساحة المراعي في الدول العربية على التوالي في المقابل لا تتجاوز متوسط إنتاجية المراعي في الدول العربية 5 كغ من اللحوم للهكتار مقابل 15 كغ في الدول النامية، و يزداد التباين إذا ما قورنت بالدول المتقدمة. (التقرير الاقتصادي العربي الموحد(1016)،ص75)

و تتمثل مجالات تجديد و تطوير المراعى الطبيعية في حماية مساحات محدودة من الأراضي الرعوية في مواقع مختلفة يمنع فيها الرعي لفترات معينة لحين تحسين غطائها النباتي، ثم يسمح بالرعي دوريا في مواسم و سنوات الجفاف، بالحمولات الحيوانية المناسبة-(المنظمة العربية للتنمية الزراعية(1996)،ص7) كما أن استخدام نظم إدارة الرعي كما ينبغي إقامة منظمات رعوية لتعزيز القدرات المحلية في مجال الإدارة(المنطمة العربية للتنمية الزراعية(2000)،ص20)وعلى السياسة الرعوية أن تسعى بكل الطرق القانونية بتأمين حماية الأراضي و بيئة المراعى من التجاوزات المختلفة، و ذلك عن طريق تشكيل لجان قمع التجاوزات و متابعة تنفيذ القوانين و مصادرة الأدوات المستخدمة في عملية التجاوز(المنظمة العربية للتنمية الزراعية(2000)،ص50)، هذا بالإضافة إلى البحث عن سبل التغلب عن مختلف العقبات التي تواجه التطوير و التحديث و التطبيق السليم و الفعال لحماية الموارد الرعوية و تنميتها بصورة مستدامة (المنظمة العربية للتنمية الزراعية(2002)،ص122)

ت-الغابات: يحتل الوطن العربي موقعا جغرافيا مميزا في الكرة الأرضية، بحيث يضم مناخات متنوعة، إذ نجد المناخ الصحراوى و شبه جاف و الجاف و الشبه الرطب و المناخ الاستوائي، و قد ساعد هذا التنوع على وجود غطاء نباتي متنوع،على شكل غابات و نباتات برية و زراعية و مراعى بالرغم من انحسار مساحة الغابات في أغلب الدول العربية إلا أن هناك كم هائل من الأنواع و الأصناف النباتية التي تأقلمت غبر السنين مع البيئات المختلفة و المناخات المتنوعة في وطننا العربي.(المنطمة العربية للتنمية الزراعية(2010)،ص1)

تبلغ مساحة الغابات في الدول العربية حوالي 48.8 مليون هكتار أي ما نسبته 3.6 % -التقرير الاقتصادي العربي الموحد(2016)،ص76-من المساحة الإجمالية و يعود السبب إلى انفصال جنوب السودان حيث يتركز حوالي 86% من تلك المساحة في السودان، يليها المغرب بنسبة 6.5% ثم الجزائر بنسبة 1.8%،و تساهم الغابات في حماية التنوع البيولوجي و خفض انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون، و تواجه الغابات العديد من الانتهاكات مثل التحول نحو الزراعة و قطع الأشجار، مما يؤدي إلى تراجع مساحة الغابات. (التقرير الاقتصادي العربي الموحد(2014)،ص55)

و تتمثل مجالات تطوير الغابات من خلال إعادة تأهيل المجالات الغابية و الرعوية، الأمر الذي يفرض تعزيز دور المجتمعات الريفية و مشاركتهم في العمل على تحقيق التنمية الريفية المستدامة عموما و الغابية على الخصوص(التقرير الاقتصادي العربي الموحد(2014)،ص54)،كذلك يتطلب الأمر حملات توعية في أوساط سكان الريف لوقف التعدي على المراعى و الغابات و تشجيع زراعة الأصناف البديلة التي تتكيف مع الظروف البيئية، و التوسع في زراعة الأشجار ذات الإنتاجية المرتفعة، و منع الرعي في مرحل التشجير-التقرير الاقتصادي العربي الموحد(2013)،ص51-،واستصلاح المزيد من الأراضي لاستغلالها كغابات. (التقرير الاقتصادي العربي الموحد(2012)،ص53)

ث-المياه: تلعب وفرة المياه في أي منطقة من العالم دورا كبيرا في تحديد أنشطة البشرية اجتماعية كانت أو اقتصادية، كما هو الشأن في المنطقة العربية، فمحدودية الموارد المائية يجعل 90 %من المنطقة قاحلة و شديدة الجفاف، و نصيب الفرد من معدلات الاستهلاك الأدنى في العالم، و تشير الدراسات أنه من المتوقع أن يتضاعف لضعفين أو 3 أضعاف على مدى السنوات القادمة، حيث

ستعاني المنطقة بأكملها ندرة المياه، فحاجز المياه سيحد من التنمية الاجتماعية و الاقتصادية. Arab water council(2004)

يبلغ مجموع الموارد المائية المتاحة حوالي 350 مليار متر مكعب-التقرير الاقتصادي العربي الموحد(2016)،ص79-،و تقدر الموارد المتجددة بحوالي 297 مليار متر مكعب، و تتميز المنطقة العربية بكونها أكثر مناطق العال شحا بالموارد المائية بحكم تواجدها في منطقة جافة .كما تتميز معدلات هطول الأمطار بالتذبذب و تفاوت كمياتها،إذ لا تتعدى نصيب الفرد منها 750متر مكعب في السنة، في المقابل يبلغ متوسط نصيب الفرد عالميا حوالي 4 آلاف متر مكعب في الدول الأسيوية و ما يقارب أو يفوت 5 آلاف متر مكعب في الدول الإفريقية. (التقرير الاقتصادي العربي الموحد(2014)،ص55)

تتوزع الموارد المائية في الدول العربية بين المياه السطحية المتجددة و المياه الجوفية التي تتجدد بكميات قليلة،و كميات محدودة من الموارد المائية غير التقليدية كمياه التحلية و التنقية.

3. 2.1 المقومات البشرية

أ-حجم القوى العاملة في قطاع الزراعة: إن الهجرة من الريف إلى الحضر ينتج عنها أثار اجتماعية و اقتصادية سلبية تحدث خلل في توزيع الموارد البشرية فضلا عن حدوث خلل في سوق العمل الزراعي،و تعود هاتين الظاهرتين إلى انحراف معدل الأجور عن قيمتها الحقيقية. و ينجم عن الظاهرتين المذكورتين تحديات لا ترتبط بالأمن الغذائي بل تتعدى إلى قضية الأمن القومي، كما حدث في كل من تونس و مصر و سوريا و ليبيا و اليمن و التي كانت أغلب أسبابها منحصرة في الجوع و الفقر و الحرمان. (سالم توفيق النجفي(2013)،ص54)

و يعد التزايد السكاني المذهل الذي عرفه الوطن العربي في العقود الماضية من المبررات التي أدت إلى تفشي مشكلة الغذاء في المنطقة، فقد شهد حجم اليد العاملة الكلية تسارعا حيث بلغ سنة 2000 103 مليون نسمة .و لقد عرف هذا العدد اتجاها تنازليا، حيث بلغت أعلى مستوياتها سنة2003،و أدنى مستوى لها سنة 2011،حيث حققت على التوالي 35 و26 مليون نسمة، بنسبة تراجع قدرت بحوالي 30 و 22% على التوالي، و يعود هذا التراجع إلى استمرار هجرة قوى العمل من القطاع الزراعي إلى القطاعات الأخرى، لكونها مراكز جذب لأبناء الريف لتحسين أوضاعهم المعيشية و زيادة دخلهم، كما هو موضح في الجدول رقم1.

جدول 1: القوى العاملة الكلية و الزراعية خلال الفترة2000-2015الوحدة:مليون نسمة

السنة	القوى العاملة الكلية	القوى العاملة الزراعية	نسبة القوى العاملة الزراعية للكلية%
2000	103	33	32
2001	106	34	32
2002	109	34	32
2003	113	35	30
2004	110	31	28
2005	114	32	28

2006	109	32	29
2007	104	28	26
2008	107	29	27
2009	112	30	26
2010	115	30	26
2011	117	26	22
2012	117	27	23
2013	120	27	22
2014	125	27	21
2015	128	29	22
2016	**127285.40/ ألف نسمة**	**28652.31/ألف نسمة**	

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية .جامعة الدول العربية

انخفض عدد العاملين في القطاع الزراعي في الدول العربية عام 2016 بنسبة 2.3% و من ثم أصبحت العمالة الزراعية تمثل حوالي 18.3% من إجمالي القوى العاملة.و تعتبر الهجرة من الريف إلى المدينة أهم أسباب هذا الانخفاض و في مقدمة المعوقات التي تعترض التنمية الزراعية في الدول العربية.التقرير الاقتصادي العربي(2018)،ص47.

ب-وضع العمالة في الريف: يعيش أغلب سكان العالم في المدن، بحيث تقارب نسبتهم80% ،من المتوقع أن تحتل آسيا المرتبة الأولى في عدد سكان المناطق الحضرية بحلول سنة 2030 تليها إفريقيا،و لعلّ السبب الرئيسي في نزوح السكان من الريف إلى المدينة يتمثل في المشقة الاقتصادية التي تتسم بها الحياة في الريف و قلة فرص العمل بالإضافة لانتشار الفقر، كلها عامل دفع رئيسية محركة لعملية التحضر. (مؤتمر العمل الدولي(2008)،ص2)

-الهجرة من الريف إلى المدن: تعد ظاهرة الهجرة ظاهرة جغرافية و اجتماعية قديمة جدا لازمت الإنسان منذ ظهوره على وجه الأرض، فالإنسان منذ القدم كان يهاجر من مكان للآخر سعيا وراء لقمة العيش،بهدف تحسين الظروف المعيشية و تأمين احتياجاته اليومية. (محمد على أبو سعدة(2015)،ص358)

تعتبر الهجرة الريفية إلى المدن ظاهرة مقلقة، تكتنف الزراعة العربية منذ عدة عقود، و من آثارها أنها تؤدي إلى ارتفاع كبير في أجور العمّال الزراعيين، و هذا يؤدي إلى زيادة تكاليف الإنتاج و تراجع الاستثمار،(التقرير الاقتصادي العربي الموحد(2007)،ص50)،و تتسم الهجرة الريفية في الدول بتسارع مسارها و حجمها الكبير حيث تتجاوز فرص العمل المتاح في القطاعات الاقتصادية الأخرى، كما أنها تتجاوز إمكانات الاستيعاب القائمة في الدول العربية، ويؤدي إلى تفاقم البطالة بين النازحين من الريف،و حسب التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة2013 فإن متوسط معدل نمو سكان المدن

العربية يبلغ حوالي5%،مقابل تراجع السكان الزراعيين بنسبة0.3%،في حين يبلغ معدل النمو السكاني في الدول العربية حوالي2.3% سنويا- التقرير الاقتصادي العربي الموحد(2013)،ص56،و هذا التفاوت بين المعدلين أكبر دلالة على معدلات النزوح من القطاع الزراعي إلى القطاعات الأخرى المرتكزة في المدن. (التقرير الاقتصادي العربي الموحد(2016)،ص79)

و تمثل برامج التنمية الريفية المتكاملة و المستديمة أحد المداخل الهامة للحد من ظاهرة الهجرة الريفية، حيث ترتكز على تطوير الخدمات الأساسية التي تساهم في رفع مستويات الرفاهية في المجتمعات الريفية، و في توطين المشاريع التي تعتمد على عمالة كثيفة في الأوساط الريفية، و قد أثبتت هذه البرامج نجاعتها في عديد من الدول العربية، و ساهمت في ملازمة سكان الأرياف للريف كما عملت على تحسين مستوى دخلهم. (التقرير الاقتصادي العربي الموحد(2014)،ص58-59)

3. 2. الانتاج الزراعي في الوطن العربي

قدر الناتج الزراعي للدول العربية 138.3 مليار دولار عام2017،أي بانكماش بلغت نسبته حوالي2.8% بالمقارنة مع مستويات الناتج الزراعي المسجلة عام2016 و هو ما أدى إلى انخفاض نسبة الناتج الزراعي إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية من 6% عام2016 إلى5.6% في عام 2017.و بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي حوالي366 دولار بانخفاض معدله 4.4%.

يعود سبب تراجع الناتج الزراعي إلى تراجع صرف العملات الوطنية مقابل الدولار في بعض الدول العربية الزراعية مثل مصر بنسبة 77% و اليمن بنسبة 29.4% و تونس بنسبة 12.6%.بالإضافة إلى عوامل أخرى مثل الهجرة إلى المدن و نمو قطاعي الصناعة و الخدمات.

تمثل محدودية الموارد الأرضية و المائية أهم المعوقات التي تحد من التنمية الزراعية، و قد شكلت مساحة الأراضي المزروعة عام2016 حوالي38.1% من المساحة القابلة للزراعة، زرع منها فعليا حوالي67.5%(.التقرير الاقتصادي العربي الموحد(2018)،ص47)

يشكل الناتج الزراعي للبلدان التي سبق ذكرها مجتمعة 22%من إجمالي الناتج الزراعي العربي لعام 2017 و في المقابل بلغت نمو الناتج الزراعي في البلدان العربية الزراعية الرئيسية مثل الجزائر و السودان 6.9 % و10.5% على التوالي. بينما بلغت نسبة نمو الناتج الزراعي في المغرب لعام 2017 نحو 15.4%. و حققت الدول العربية الأخرى معدلات نمو متباينة في الناتج الزراعي تراوحت بين2.8%في لبنان و 9.7% في الأردن. و تراوحت تلك النسبة في دول مجلس التعاون الخليجي بين0.4% في السعودية و 11.2% في قطر باستثناء البحرين التي سجل فيها الناتج الزراعي انكماشا بلغت نسبته 3.7%.

جدول 2: الناتج الزراعي بالأسعار الجارية في الدول العربية 2010 و 2015-2017

مليون دولار

	2010	2015	2016	2017	معدل النمو السنوي% 2017-2010	معدل النمو % 2017-2016

الناتج الزراعي	130.052	141.876	142.373	138.320	0.9	-2.8
نسبة الناتج الزراعي إلى الناتج المحلي الإجمالي%	6.2	5.8	6	5.6		
نصيب الفرد من النتاج الزراعي بالدولار	395	392	383	366	-7.3	4.4

المصدر: أنظر الملحق رقم 1/3 من التقرير الاقتصادي العربي الموحد2018، قطاع الزراعة و المياه، ص308.

بلغت مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية عام 2017 حوالي5.6% مقارنة بحوالي6% عام2016.و تتفاوت الأهمية النسبية للناتج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي بين الدول العربية، إذ يحتل القطاع الزراعي موقعا متقدما في الهيكل الاقتصادي في العديد من الدول العربية،في مقدمتها جزر القمر حيث بلغت مساهمته في الإنتاج المحلي الإجمالي حوالي32.7%عام 2017،يليها السودان بنسبة 31.8 %،و موريتانيا بنسبة25.8%،و اليمن بنسبة 17.8%، والجزائر والمغرب بنسبة12.3 و 12.4% على التوالي، و مصر بنسبة 11.5%،و تونس 9.1%.بينما تنخفض تلك النسبة غي الدول العربية الأخرى كدول الخليج حيث تراوحت بين2.5% في السعودية و0.2%في قطر.

بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي في الدول العربية حوالي 366$ في عام 2017 أي بمعدل تراجع بلغ 4.4% بالمقارنة مع 2016 .و يتفاوت هذا المتوسط بين الدول العربية،إذ بلغ حوالي 960$،في السودان،و تراوح بين 482$ و 534$ في السعودية و الجزائر و لبنان،في حين تراوح بين 390$و 160$ في المغرب و الإمارات و تونس و عمان و موريتانيا و جزر القمر و مصر و العراق و الأردن.و انخفض ذلك المتوسط ليتراوح بين 136$ و 34$ في كل من الكويت و اليمن و قطر و ليبيا و فلسطين و البحرين و جيبوتي. (التقرير الاقتصادي العربي الموحد(2018)،ص308)

و من جهة أخرى سجل الإنتاج النباتي في الدول العربية نموا بنسبة 1.6% عام 2017.و تمثل الحبوب مركز الصدارة في الإنتاج النباتي. حيث عرفت معظم المحاصيل الزراعية تطورات متباينة إذ انخفض إنتاج الحبوب بنسبة1%نتيجة لانخفاض المساحة المحصولية بنسبة 3.1% .أما إنتاج الفاكهة فسجل زيادة بنسبة5.5%،و الخضار بنسبة1% نظرا لزيادة المساحة بنسبة 7.9% و 2.6% على التوالي. (التقرير الاقتصادي العربي الموحد(2018)،ص311)

و تعود الزيادة التي تحققت في إنتاج بعض المحاصيل الزراعية عام 2017 إلى تحسن مستوى الغلة نظرا لاستخدام بعض الدول العربية التقانات الإنتاجية الحديثة،و التركيز على نشر الحزم الزراعية المتكاملة،و التوسع في استخدام مدخلات الإنتاج الحديث كالأسمدة،و تطبيق نتائج البحوث،و تكثيف الإرشاد بين أوساط المزارعين.

و يستعرض الجدول رقم3 تطور إنتاجية بعض أهم المحاصيل الزراعية في الدول العربية. و يتضح أن التطور الذي تحقق في إنتاجية بعض المحاصيل خلال الفترة2010-2017 كان متواضعا و دون المستوى المطلوب.و تلعب المحددات المناخية و البيئية من تربة و مياه دورا حاسما في تواضع تلك الإنتاجية.

جدول 3: إنتاجية بعض المحاصيل الزراعية الأساسية في الدول العربية

كغ/هكتار

	2010	2017
الحبوب	1.474	1.675
القمح	2.302	2.638
الشعير	1.015	846
الخضر	22.059	19.840
الفواكه	10.109	8.628
قصب السكر	104.969	92.628
البقوليات	1.006	888
الدرنيات	23.423	24.403

المصدر: منظمة الأمم المتحدة للتغذية و الزارعة –الفاو-2017.قاعدة البيانات.

3. 3.الانتاج الحيواني في الوطن العربي

تعتبر الثروة الحيوانية في الوطن العربي وفيرة نسبيا من الناحية العددية رغم أنهل قيمتها الاقتصادية متدنية نوعا ما من ناحية الكفاءة و النوعية الإنتاجية، إذ لا يزال جزء كبير من هذه الثروة عبارة عن قطعان مرتحلة ذات سلالات إنتاجية متدنية، حيث تفتقر هذه الثروة للرعاية الصحية و المتابعة البيطرية، كما أن أساليب التربية المعتمدة لهذه الثروة تعتبر تقليدية و لا تعتمد على الإدارة و الإنتاجية الحديثة.

بلغ حجم الثروة الحيوانية حوالي352.3 مليون رأس عام2017 أي بتراجع نسبته0.3% بالمقارنة مع2016.على الرغم من كبر حجم تلك الثروة فإن منتجات قطاع الثروة الحيوانية لا تفي باحتياجات السكان في الوطن العربي، و ذلك نظرا لما يعانيه القطاع من العديد من المعوقات التي من أهمها تدني إنتاجية الوحدة الحيوانية، و عدم كفاية الموارد العلفية، و فقر المراعي و إتباع طرق إنتاجية تقليدية بالإضافة إلى ضعف القيمة المضافة في سلسلة إمداد المنتجات الحيوانية، و ضعف شبكات التصنيع لمنتجات اللحوم و الألبان.

تشير تطورات الإنتاج الحيواني من اللحوم و الألبان و البيض خلال عام 2017 إلى تحقيق معدلات نمو بلغت حوالي 1.9%،و1.3%،و3.5%على التوالي.

جدول 4: أعداد الثروة الحيوانية في الدول العربية 2010/2015-2017

مليون رأس

السنوات	2010	2015	2016	2017
أبقار	60.16	54.64	54.59	54.76
جاموس	9.00	4.02	4.76	4.28
أغنام	186.02	180.62	185.49	187.27
ماعز	94.63	91.84	91.80	91.42
إبل	15.77	16.16	16.71	16.56

المصدر: أنظر الملحق رقم 5/3 من التقرير الاقتصادي العربي الموحد2018، قطاع الزراعة و المياه، ص312.

الإنتاج السمكي: تشكل الثروة السمكية موردا هاما من الموارد العربية التي يمكن الاعتماد عليها لسد الفجوة الغذائية، خاصة في مجال البروتينات الحيوانية. و تعتبر موارد الثروة السمكية العربية من الموارد القليلة التي يحقق الإنتاج منها فائضا تجاريا موجبا على المستوى العربي العام، حيث يمتلك الوطن العربي وفرة نسبية من موارد الثروة السمكية سواء من المياه المالحة أو العذبة، المنتجة في مجاري الأنهار و الخزانات و السدود.

و تعتبر الأسماك من السلع التصديرية الأساسية في الوطن العربي، حيث حققت الدول العربية مجتمعة إنتاج قدر بحوالي 5.02 مليون طن عام2016-المنظمة العربية للتنمية الزراعية(2016)،ص20-، و لقد سجل الإنتاج السمكي زيادة بنسبة3.2%عام2017 بالمقارنة مع عام2016،و يمثل هذا الإنتاج حوالي 3% من الإنتاج العالمي للأسماك، و حوالي65% من حجم المخزون السمكي العربي.

سجلت 4 دول العربية تراجعا في إنتاجها من الأسماك عام2017،و هي قطر و سوريا و اليمن و العراق، و تراوح الانخفاض بين 3.6%و15% في هذه الدول. و يمثل إنتاج مصر و المغرب و موريتانيا نحو79% من إجمالي الإنتاج العربي من الأسماك، و بلغ متوسط حصة الفرد من الأسماك في الدول العربية عام2017 حوالي12.4كغ بالمقارنة مع 20.5كغ على المستوى العالمي.

تتمثل محاور تطوير الإنتاج السمكي في الدول العربية في اعتماد أساليب الصيد الحديثة، و تعزيز قدرات الكوادر العاملة في القطاع، و زيادة حجم الاستثمار العام و الخاص في هذا القطاع، تطوير و تأهيل مرافق الخدمات التسويقية، دعم جهود محطات البحوث لإدخال الأصناف التي تتكيف مع الظروف البيئية ذات الإنتاجية المرتفعة، حماية الأصناف المنتجة التي تأقلمت مع البيئة،و حماية المخزون السمكي من استغلال شركات الصيد العالمية. التقرير الاقتصادي العربي الموحد(2018)،ص313

جدول 5: يمثل تطور إنتاج الأسماك في الدول العربية من 2010و 2013-2017

السنة	الإنتاج السمكي/ألف طن
2010	4000
2013	4500
2014	4700
2015	4800
2016	5000
2017	5100

المصدر: أنظر الملحق رقم 6/3 من التقرير الاقتصادي العربي الموحد2018، قطاع الزراعة و المياه، ص313.

4. التنمية الزراعية إستراتيجية لتحقيق الأمن الغذائي

إن مشكلة الأمن الغذائي في الوطن العربي لا يمكن أن تحل بالاعتماد على الاستيراد الذي أصبح يهدد السيادة الوطنية،و إنما بالاعتماد على الذات، فلقد آن الأوان لمواجهة المشكلة و تحديها، و لا يكون ذلك إلا بتنفيذ و وضع إستراتيجية محكمة.

أي إستراتيجية للتخلص من مشكلة العجز الغذائي لابد أن تتخذ من التنمية الزراعية المستدامة غاية لها، و تحديد هذه الغاية ينطلق من معرفة الأسباب الحقيقية وراء مشكلة الأمن الغذائي و إيجاد حل جذري و دائم لها.

فالارتفاع المتزايد لعدد السكان و سوء استخدام الموارد الطبيعية و الزراعية، عوامل زادت من تفاقم المشكلة الغذائية في الوطن العربي، هذا ما يجعل الخيار الاستراتيجي للخروج من هذه الأزمة يستوجب تحقيق تنمية زراعية مستدامة، و هذه الأخيرة لا يمكن أن تحدث إلا من خلال تحقيق الأهداف التالية:

-زيادة الإنتاج الزراعي كما و كيفا حتى يستطيع الاستجابة لمقتضيات الاستهلاك من المواد الغذائية.

-تحسين أداء و فعالية القطاع الزراعي و رفع الإنتاجية عن طريق الاستغلال الأمثل للموارد و الإدخال المتزايد لمختلف الابتكارات و الاختراعات التقنية الزراعية، و ذلك لتعزيز القدرة التنافسية. و هذا ليحل الإنتاج الوطني محل الواردات التي تنهك الميزان التجاري.

-التنمية الزراعية المستدامة تعد مطلب أساسي لتحقيق الأمن الغذائي في الوطن العربي، تحقيق هذا المطلب يستدعي التكامل الاقتصادي العربي، و خلق مناخ محفز للاستثمار الزراعي، و التمكن من الاستحواذ على التكنولوجيا الزراعية.

عند تحليل إستراتجية التنمية الزراعية المستدامة و ما تتضمنه من سياسات و برامج لتحقيق الأمن الغذائي المستدام تتضح الركائز الأساسية التي تبنى عليها هذه الإستراتجية و هي:

-شمولية و تكامل سياسات برامج الأمن الغذائي.

-التركيز على دور القطاع الخاص في التنمية الزراعية.

-دعم الإنتاج الزراعي من خلال دعم أسعار بعض المنتجات الزراعية أو دعم مستلزمات إنتاجها.

-تنمية الموارد البشرية من خلال إنشاء مراكز البحوث، و إعداد برامج للتدريب و الإرشاد الزراعي.

-إقامة مشاريع البنية التحتية و المرافق العامة مثل الأسواق و الطرق الزراعية و السدود و الآبار و المخازن.

-العمل على تحقيق التكامل الأفقي و الرأسي للقطاع الزراعي.

-إعفاء مستلزمات الإنتاج من الرسوم الجمركية ،و الحماية الجمركية لبعض المنتجات الوطنية التي تحقق مستويات معينة من الاكتفاء الذاتي.

و في ظل التغيرات الدولية الراهنة خاصة يتلك المتعلقة بأزمة الغذاء العالمية، أصبحت قضايا التنمية الزراعية العربية و الأمن الغذائي تحتلان الأولويات الأولى في سلم الاهتمامات الاقتصادية العربية. و تلعب الزراعة العربية دورا هاما في توفير الاحتياجات الضرورية من الغذاء للسكان فضلا عن إمداد باقي القطاعات سواء كانت صناعية أو خدماتية بمستلزماتها من المنتجات الزراعية الخام- المنظمة العربية للتنمية الزراعية(2009)،ص1،و خلال اجتماع وزراء الزراعة العرب في قمة الجزائر سنة 2005 تمّ إعداد إستراتيجية تعني بالتنمية الزراعية تمتد ما بين2005-2025 هدفها تعزيز القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية العربية لتسهيل نفاذها للأسواق العالمية، إضافة إلى دعم مسيرة التكامل الزراعي،وصولا إلى تحسين الأمن الغذائي العربي. المنظمة العربية للتنمية الزراعية(2007)،ص1

4. 1. مرتكزات و أهداف التنمية الزراعية

تمحورت الإستراتجية العربية للتنمية الزراعية حول تحقيق الأمن الغذائي العربي،و زيادة القدرة على توفير الغذاء، خاصة في ظل الأوضاع الراهنة لإنتاج و استهلاك السلع الغذائية للمواطن العربي و معدلات الاكتفاء من السلع الأساسية، و يتمثل الهدف الأساسي لهذه الإستراتيجية في زيادة القدرة على توفير أكبر قدر من الغذاء اعتمادا على الذات وفقا لمعايير الكفاءة الاقتصادية، محمد بن محسن بن صالح العولقي(2009)،ص82.و تتمثل الأهداف الإستراتجية للتنمية الزراعية في خمسة أهداف طويلة المدى على النحو التالي: المنظمة العربية للتنمية الزراعية(2007)،ص20

4. 1.1انتهاج المنظور التكاملي في استخدامات الموارد الزراعية العربية: تتميز الدول العربية باتساع رقعتها الجغرافية و تباين مناخها، هذا التباين جعل العديد من الدول العربية تتمتع بميزة نسبية في إنتاج محاصيل زراعية متنوعة مقارنة بنظيراتها، و في ظل محدودية الموارد الزراعية أصبح لزاما استخدام المتاح من الموارد الزراعية في إطار متكامل، بحيث يتقاسم كل بلد عربي أعباء التنمية بالتساوي و تكون نتائجها متلازمة مع الإمكانيات و الموارد الذاتية لهذا البلد.

4. 2.1الوصول إلى سياسة زراعية عربية مشتركة: السياسات الزراعية العربية تعاني من ضعف و قصور كبيرين، و في ظل المتغيرات الحالية ذات الأثر البليغ على قطاع الزراعة العربي، أصبح لزاما على الدول العربية اتخاذ الخطوات و الإجراءات اللازمة و المناسبة الكفيلة بإنشاء كيان عربي متكامل لمواجهتها، و ذلك عن طريق وضع الأطر و النماذج التنسيقية بين أنماط السياسات الزراعية المطبقة في الدول العربية، على أن ترتكز هذه الأنماط على الاعتبارات القومية وصولا إلى سياسة زراعية عربية مشتركة مطلع نهاية الإطار الزماني لهذه الاستراتجية.

4. 3.1زيادة القدرة على توفير الغذاء الآمن للسكان: في ظل تميز أغلب الدول العربية بكونها مستوردا صافيا للغذاء، و ما يتبعه من شح في الإنتاج،و اتساع الفجوة الغذائية، فإن هذه الإستراتيجية تسعى جاهدة إلى توفير أكبر قدر من الغذاء بما لا يتنافى و معايير الكفاءة الاقتصادية أو البيئية، شريطة أن يتصف هذا الغذاء بكونه صالحا للاستهلاك.

4. 4.1تحقيق استدامة الموارد الزراعية: رغم كون الدول العربية تتربع على مساحة شاسعة و مناخ متنوع، إلا أن عدم استغلالها بطريقة رشيدة، بالإضافة إلى ممارسات الرعي الجائر في عدة دول عربية، فضلا عن ضعف السياسات المتعلقة بالمحافظة على البيئة، هذا كله أدى إلى اتساع رقعة الأراضي المتصحرة في تلك الدول، و في ظل ما سبق وجب على الدول العربية استخدام الموارد الزراعية بصورة عقلانية حفاظا على حقوق الأجيال القادمة،و دعما لاستدامة نتائج التنمية.

4. 5.1تحقيق الاستقرار في المجتمعات الريفية العربية: يعاني سكان الأرياف في الوطن العربي من ظروف معيشية قاسية، على رأسها الفقر و البطالة و تدني المستوى التعليمي و تدني الخدمات الصحية، و تظهر الضرورة ملحة لتحسين ظروف حياة المواطن القاطن بالريف، انطلاقا من مشاريع البنية الأساسية و الاجتماعية و وصولا إلى تطوير قدرة الأنشطة الريفية زراعية كانت أو غير ذلك على توليد مستويات مناسبة من الدخول لسكان الأرياف تكفل لهم عيشا كريما.

4. 2. البرامج الرئيسية لاستراتجيه التنمية الزراعية: تتمثل البرامج الرئيسية للإستراتيجية فيما يلي:

4. 1.2 تطوير تقانات الزراعة العربية: يهدف هذا البرنامج إلى زيادة القدرة على توفير الغذاء، و رفع الكفاءة التنافسية للمنتجات الزراعية العربية، و ترشيد استخدام المياه، بالإضافة إلى زيادة الإنتاجية الزراعية، و تخفيض تكاليف الإنتاج و من ثمّ تحسين مداخيل الفلاحين، و المساهمة في الحفاظ على البيئة.

4. 2.2تشجيع استثمارات الزراعة و التصنيع الزراعي في البيئات الزراعية المناسبة: إن قطاع الزراعة العربي يعاني من نقص الاستثمارات فيه بالإضافة إلى تدني الاستثمارات الزراعية الموجهة للقطاع الخاص، و عليه يسعى هذا البرنامج إلى تهيئة و تحسين مناخ الاستثمار في القطاعات الزراعية العربية عامة، و في المناطق الغنية بموارد الاستثمار الزراعي و إمكانيات التصنيع الزراعي خاصة، بالإضافة إلى زيادة القدرة الاستيعابية لقطاعات الزراعة العربية، فضلا عن تهيئة المناخ الملائم للاستثمار و خلق مزيد من فرص العمل.

4. 3.2تعزيز القدرة التنافسية لنواتج الزراعة العربية: يعتبر انخفاض القدرة التنافسية لنواتج الزراعة العربية نتيجة حتمية لتبني سياسات طويلة المدى ترتكز على إحلال الواردات بدرجة أكبر من تنمية الصادرات، و يهدف هذا البرنامج إلى زيادة تدعيم تنافسية المنتجات الزراعية على المستوى العربي، فضلا عن زيادة قدرة الزراعات العربية على الاندماج في الاقتصاد العالمي و التكتلات الاقتصادية الإقليمية.

4. 4.2تهيئة بنية التشريعات و السياسات الزراعية العربية": لا تخلو الخطط و البرامج التنموية من التشريعات و السياسات الزراعية، إذ تعتبر هذه الأخيرة الحلقة الأهم في عملية الربط بين استراتيجيات التنمية في الدول العربية و بين الخطط التنفيذية الضرورية لتحقيق الأهداف التنموية و يهدف هذا البرنامج أساسا إلى زيادة القدرة على توفير الغذاء، و رفع القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية، بالإضافة إلى تنسيق السياسات الزراعية.

4. 5.2بناء القدرات البشرية و المؤسساتية: يهدف هذا البرنامج إلى تعزيز تنافسية الصادرات الزراعية العربية، و العمل على استدامة الموارد الزراعية فضلا عن توفير الغذاء في المنطقة العربية.

4. 6.2المساهمة في ازدهار الريف: يدعم هذا البرنامج الاستقرار في المجتمعات الريفية، بالإضافة إلى استدامة الموارد الزراعية، كما يهدف إلى تخفيف حدة الفقر،و الحد من البطالة، بالإضافة إلى زيادة دور المرأة الريفية في عملية التنمية، و تحسين المستوى المعيشي للسكان الريفيين، بالإضافة إلى الحد من ظاهرة الهجرة من الريف إلى المدينة.

4. 7.2تطوير نظم إدارة الموارد البيئية و الزراعية: يهدف هذا البرنامج بالإضافة إلى توفير الغذاء و استدامة الموارد الزراعية و تحقيق الاستقرار في المجتمعات الريفية إلى مكافحة التصحر، و الحفاظ على الموارد المائية و تنظيم إدارة المارد الرعوية و الغابية.

4. 3. البرنامج الطارئ للأمن الغذائي:

تمخضت عن قمة الكويت المنعقدة من 19 إلى20 جانفي 2009 عن إطلاق البرنامج الطارئ للأمن الغذائي: المنظمة العربية للتنمية الزراعية(2016)،ص2 و يهدف هذا البرنامج إلى زيادة قدرة الدول العربية في الاعتماد على الذات لتوفير احتياجاتها من السلع الغذائية الرئيسية، إضافة إلى تقليص فاتورة الصادرات الغذائية، و من ثم توفير جانب منها لدعم و تعزيز الاستثمار في مشاريع تحسين الأمن الغذائي من تلك السلع، بالإضافة إلى إشراك القطاع الخاص في الاستثمارات الزراعية، و خلق فرص عمل جديدة و منتجة تساهم في مواجهة مشكلات الفقر و البطالة، فضلا عن الحفاظ على استقرار الأوضاع السياسية و الاجتماعية في المجتمعات العربية عن طريق الاستقرار في إمدادات الغذاء لجميع شرائح السكان و بأسعار مناسبة. المنظمة العربية للتنمية الزراعية(2009)،ص6-7

4. 1.3محتوى البرنامج

تعتبر متضمنات هذا البرنامج بمثابة الأساس لوضع الإطار العام للخطة التنفيذية المقترحة،أو ما يمكن يطلق عليه الخطة الإطارية لتنفيذ البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي.

الإطار السلعي للبرنامج: يمنح البرنامج أولوية لمجموعة من السلع يطلق عليها سلع العجز الغذائي و التي تتمثل فيما يلي:

أ-الحبوب على رأسها القمح و الشعير و الأرز و الذرة.

ب-المحاصيل السكرية على رأسها قصب السكر و الشمندر السكري.

ت-محاصيل البذور الزيتية على رأسها الفول السوداني و السمسم و زهرة الشمس.

ث-المنتجات الحيوانية: اللحوم الحمراء و اللحوم البيضاء و منتجات الألبان .

ج-التمور.

الإطار الجغرافي للبرنامج:يشمل البرنامج 11دولة عربية: الجزائر، تونس السعودية، السودان، سوريا، العراق، مصر، المغرب\ اليمن، الأردن، موريطانيا، سلطنة عمان. وفقا للمزايا النسبية لكل دولة، و قد أشار البرنامج أنه يمكن للدول العربية الأخرى المشاركة في البرنامج حال إقراره، خاصة إذا توافرت لديها الإرادة السياسية التنفيذية لهذه المشاركة، و بما يعزز الأمن الغذائي على مستوى الوطن العربي. (المنظمة العربية للتنمية الزراعية(2016)،ص ص4-3)

الإطار الزمني للبرنامج: يمتد الإطار الزمني للبرنامج عبر 3 مراحل على النحو التالي:- المنظمة العربية للتنمية الزراعية(2009)،ص-6:

أ-المرحلة الأولى2011-2016:مرحلة عاجلة تضم الأنشطة و العناصر التنموية ذات الطبيعة العاجلة لزيادة القدرات بمعدلات مستهدفة تساهم في دعم الأمن الغذائي العربي.

ب-المرحلة الثانية2017-2021:تطورت في هذه المرحلة الأنشطة و العناصر لتمتد إلى مجالات تنموية أوسع لتحقيق مستويات إنتاجية أعلى من سابقتها و وفق أسس فنية.

ت-المرحلة الثالثة2022-2031:تعتبر هذه المرحلة طويلة المدى، خلال هذه المرحلة ستكتسب مجالات التنمية صفة الاستمرارية و الاستدامة.

4. 2.3 أهداف البرنامج

تتمثل الأهداف الرئيسية للبرنامج فيما يلي:- المنظمة العربية للتنمية الزراعية(2009)،ص6-7

أ-زيادة قدرة الدولة المطبقة لهذا البرنامج على تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الرئيسية: الحبوب السكر، الزيوت، المنتجات الحيوانية، التمور، و من ثمّ تحقيق الاستقرار في الإمدادات من هذه السلع للمنطقة العربية.

ب-الحد من الارتفاع المتزايد لفاتورة الواردات الغذائية،مع توفير جانب منها لدعم و تعزيز الاستثمار في المشاريع التي تساهم في تحسين الأمن الغذائي من تلك السلع.

ت- إشراك القطاع الخاص في الأنشطة الزراعية والأنشطة ذات الصلة بالمجهودات السلعية الرئيسية.

ث-توفير المزيد من فرص العمل خاصة في القطاع الزراعي، و التي تساهم في التقليص من مشكلتي الفقر و البطالة، في العديد من الدول العربية خاصة تلك الغنية بمواردها الطبيعية و التي تملك قدرات محدودة على استثمارها.

ج-العمل على إمداد سكان الوطن العربي بالغذاء بانتظام، و بأسعار مناسبة لجميع الفئات، مما سيسهم في استقرار الأوضاع السياسية و الاجتماعية.

4. 3.3 مرتكزات البرنامج:(المنظمة العربية للتنمية الزراعية(2009)،ص7)

أ-الارتقاء بكفاءة استخدام موارد المياه المتاحة: بهدف استثمار الفائض منها في التوسع في الزراعات المروية سواء كانت أراضي متروكة أو أراضي جيدة مستصلحة.

ب-تدعيم مؤسسات البحث و نقل و توطين التقانات الزراعية المتطورة: عن طريق تأطير و تكوين المزارعين بهدف رفع مهاراتهم و معارفهم لرفع كفاءة القطاع الزراعي و رفع إنتاجيته.

ت-تحسين مناخ الاستثمار الزراعي: لجذب رؤوس الأموال العربية للاستثمار في المشاريع الزراعية و المشاريع المكملة و المرتبطة ذات العلاقة بتنمية المحاصيل المستهدفة، عن طريق إنتاج الأسمدة و الكيمياويات الزراعية، و تصنيع المعدات و الآلات الزراعية.

ث-تطوير مؤسسات المزارعين: كونها أداة هامة لتحديث الزراعة و تطوير الإنتاج و الإنتاجية.

4. 4.3 إنجازات الدول العربية المعنية بالبرنامج الطارئ للأمن الغذائي

لقد أوكلت مهمة متابعة إعداد و تنفيذ الخطة الخاصة بالبرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي، و متابعة سير العمل فيه للمنظمة العربية للتنمية الزراعية، بموجب قرارات قمة الكويت 2009: المنظمة العربية للتنمية الزراعية(2015)، ص5، و قد نفذت الدول المعنية بالبرنامج منذ انطلاقه في المرحلة الأولى2011-2016 نحو1989 مشروعا منها نحو 3193 مليار دولار، و هناك قائمة إضافية من المشاريع المعدة للتنفيذ و بحاجة إلى تمويل تضم 150مشروعا بتكلفة إجمالية تبلغ نحو 1513 مليار دولار. المنظمة العربية للتنمية الزراعية(2016)، ص39.

و خلال المرحلة الثانية من خطة البرنامج2016-2021 ،قامت المنظمة العربية للتنمية الزراعية بإعداد استمارة خاصة لجمع البيانات اللازمة و تمت موافاة الدول العربية المعنية بهذا البرنامج بهدف الوقوف على ما تم تحقيقه من إنجازات، فضلا عن ذلك ستقوم المنظمة بتقديم الإسناد الفني اللازم لمساعدة الدول العربية في تنفيذ مكونات البرنامج عن طرق إعداد و تنفيذ المشاريع الريادية و التنموية، بالإضافة إلى تنفيذ الأنشطة الأخرى التي تشمل الدراسات و الدورات التدريبية، والترويج للاستثمار الزراعي. المنظمة العربية للتنمية الزراعية(2016)، ص39.

رغم مرور الفترة المحددة للمرحلة الأولى للبرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي، و رغم الغلاف المالي الضخم الذي تم تخصيصه لتنفيذ هذا البرنامج، إلا أن الملاحظ أن النتائج المحققة جد محتشمة مقارنة بالأهداف المرجوة، بدليل أن هناك مشاريع معدة للتنفيذ لكنها تحتاج إلى تمويل، كما أن الأمن الغذائي العربي لم يعرف تحسنا ملموسا في عدة دول عربية، و ربما يرجع ذلك إلى غياب إرادة سياسية قوية حيال هذا الشأن فضلا عن عزوف القطاع الخاص عن الاستثمار في هذا المجال.

5. خاتمة

تعتبر مشكلة الغذاء العربية جزء من مشكلة الغذاء العالمية التي تتخبط فيها معظم الدول العربية، إذ تتمثل أساسا في قصور الإنتاج المحلي العربي عن مواكبة متطلبات السكان، بالإضافة إلى انخفاض نسب الاكتفاء الذاتي من المنتجات الزراعية الأساسية الغذائية على رأسها الحبوب، و قد أصبحت قضية الأمن الغذائي في العالم العربي على رأس القضايا التي تؤرق حكومات الدول العربية في الآونة الأخيرة.

حاولنا من خلال هذه المقالة معالجة إشكالية الدراسة التي تمحورت حول كيفية تحقيق الدول العربية لأمنها الغذائي في ظل السياسات الزراعية المنتهجة، و قد هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على أزمة الغذاء في الوطن العربي، و إبراز الدور الذي تلعبه السياسات الزراعية العربية خاصة على مستوى توفير الغذاء لسكان المنطقة، مع تقييم لتلك السياسات، فضلا عن محاولة التطرق إلى العقبات التي تعرقل مسيرة القطاع الزراعي و تحد من كفاءته.

6. المراجع

1. إبراهيم مصطفى، السيدة، وآخرون.(2007).**اقتصاديات الموارد و البيئة**. الدار الجامعية. القاهرة.
2. أبو سعدة، محمد على(2015). ،**محددات اتجاه السباب في الأسرة الريفية نحو الهجرة في المنطق الحضرية ببعض قرى محافظة الإسكندرية**، المجلة المصرية للبحوث الزراعية،العدد93،الجزء1.
3. التقرير الاقتصادي العربي الموحد.(2012). **قطاع الزراعة و الغابات.**
4. التقرير الاقتصادي العربي الموحد.(2014). **قطاع الزراعة و الغابات.**
5. التقرير الاقتصادي العربي الموحد.(2016). **القطاع الزراعي.**
6. التقرير الاقتصادي العربي الموحد.(2007). **قطاع الزراعة و المياه.**
7. التقرير الاقتصادي العربي الموحد.(2013). **قطاع الزراعة و المياه.**
8. التقرير الاقتصادي العربي الموحد.(2014). **قطاع الزراعة و المياه.**
9. التقرير الاقتصادي العربي الموحد.(2016). **قطاع الزراعة و المياه.**
10. التقرير الاقتصادي العربي الموحد.(2018). **قطاع الزراعة و المياه.**
11. الصندوق الدولي للتنمية الغذائية.(2004). **الزراعة و الأمن الغذائي، و التغذية و الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة**
12. المنظمة العربية للتنمية الزراعية. **السياسات الزراعية حول الأمن الغذائي في ظل الموارد المائية و التجارية والدولية**، حلقة عمل. جامعة الدول العربية، القاهرة، على الموقع www.aoad.org

13. المنظمة العربية للتنمية الزراعية.(2016).**الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية**.مجلد36. الخرطوم.

14. العربية للتنمية الزراعية(1995).**دراسة حول المراعي المتدهورة في الوطن العربي و المشروعات المقترحة للتطوير**، الخرطوم.

15. المنظمة العربية للتنمية الزراعية(1996).**الندوة القومية حول تطوير المراعي و حماية البيئة في الوطن العربي**. الخرطوم.

16. المنظمة العربية للتنمية الزراعية(2000)**الدراسة القومية لمسؤولي تطوير دور المجتمعات الريفية في حماية و صيانة المراعي و الغابات في الوطن العربي**، الخرطوم.

17. المنظمة العربية للتنمية الزراعية(2000).**اللقاء القومي لمسؤولي تطوير دور المجتمعات الريفية في حماية و صيانة المراعي و الغابات في الوطن العربي**، الخرطوم.

18. المنظمة العربية للتنمية الزراعية(2002).**تنسيق و تطوير السياسات و النظم التشريعية الخاصة بالمراعي و الغابات في الوطن العربي على ضوء المتغيرات و الاتفاقيات الدولية و الإقليمية**، الخرطوم.

19. المنظمة العربية للتنمية الزراعية(2007).**إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين القادمين 2005-2025**.الخرطوم.

20. المنظمة العربية للتنمية الزراعية. **الخطة التنفيذية الإطارية للبرنامج الطارئ للأمن الغذائي(المرحلة الأولى 2011-2016).**

21. المنظمة العربية للتنمية الزراعية(2009).**دراسة قومية حول سياسات الدعم المحلي الزراعي في الدول العربية**. الخرطوم.

22. المنظمة العربية للتنمية الزراعية(2009).**دراسة شاملة لتوثيق السياسات الزراعية في الدول العربية**، الخرطوم.

23. المنظمة العربية للتنمية الزراعية(2009)**البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي.** الخرطوم.

24. المنظمة العربية للتنمية الزراعية(2010).**أطلس الغابات في الوطن العربي: الوضع الراهن للغابات و أهم الأنواع الشجرية في المنطقة العربية.**ط1.المجلد1.الخرطوم.

25. المنظمة العربية للتنمية الزراعية(2015)**الاجتماع التنسيقي4 لضباط اتصال الدول الأعضاء للبرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي.** الخرطوم.

26. المنظمة العربية للتنمية الزراعية(2016).**أوضاع الأمن الغذائي العربي.**

27. العولقي، محمد بن محسن بن صالح(2009)."**دراسة تحليلية للفجوة الغذائية في البلدان العربية**".رسالة دكتوراه .كلية التجارة و إدارة الأعمال.جامعة حلوان. مصر.

28. النجفي، سالم توفيق(2013). **سياسات الأمن الغذائي العربي-حالة الركود في نظام اقتصادي متغير (رؤية للمستقبل)**.ط1.مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت.

29. أمين حمدان، محمد رفيق(1999).**الأمن الغذائي نظرية و نظام و تطبيق**،ط1.دار وائل للنشر. عمان.

30. بوفاس، شريف(22-23 نوفمبر2010).**الأمن الغذائي في الدول العربية** ،ملتقى دولي حول الإنتاج الزراعي و رهان الأمن الغذائي، جامعة عنابة.

31. بيضون، أحمد أمين(2001). **الأمن الغذائي في الوطن العربي**. مركز الدراسات و الإستراتيجية و البحوث و التوثيق .بيروت.

32. حوشين، كمال(2007)."**إشكالية العقار الفلاحي و الأمن الغذائي في الجزائر**".أطروحة دكتوراه. كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر.

33. خالفي، على(1999)."**الزراعة و الغذاء في الدول العربية**"، دكتوراه دولة. كلية العلوم الاقتصادية-جامعة الجزائر.

34. عبد الدائم، محمد وليد. **مفاهيم تتعلق بالأمن الغذائي: ملفات خاصة2003**،موقع الجزيرة:www.aljazeera.net

35. عبد السلام ،محمد السيد(1998). **الأمن الغذائي للوطن العربي.** عالم المعرفة. المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب. الكويت.

36. عنان، فاطمة الزهراء.(22-23 نوفمبر2010).**التكامل العربي الزراعي كإستراتيجية فعالة لتحقيق الأمن الغذائي**، ملتقى دولي حول الإنتاج الزراعي و رهان الأمن الغذائي. جامعة عنابة.

37. غربي، فوزية(2010). **الزراعة العربية و تحديات الأمن الغذائي-حالة الجزائر**.ط1.مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت.

38. لرقام، جميلة(2006)**الأمن الغذائي في الدول العربية**. أطروحة دكتوراه. كلية العلوم الاقتصادية. جامعة الجزائر.

39. مؤتمر العمل الدولي(2008).**تعزيز العمالة الريفية للحد من الفقر**.ط1.التقرير4.جنيف.